

التخطيط الضريبي الدولي باستخدام التمويل بالديون الداخلية والمشتقات المالية: الرسملة الخفية

الباحث/ عادل حسين ثابت

مستخلص البحث

تبحث هذه الورقة البحثية بصفة أساسية في كيفية قيام الشركات متعددة الجنسية بالتخطيط الضريبي الدولي عن طريق آليتين، حيث تتمثل الآلية الأولى في التمويل بالديون الداخلية Intra-group Loans عن طريق إعادة توزيع الديون وتحويلها بين الدول المختلفة بهدف تخفيض العبء الضريبي للمجموعة ككل، أما الآلية الثانية فتتمثل في عقود المشتقات المالية والتي يتم استخدامها من قبل الشركات متعددة الجنسية لتحقيق عدة أهداف من أهمها تحويل الأرباح والخسائر بين الدول التي تعمل فيها.

وقد تم استنتاج أن الشركات متعددة الجنسية تتميز بقدراتها المتزايدة على استخدام التمويل بالديون والمشتقات المالية للقيام بممارسات التخطيط الضريبي، وذلك لأنها غالباً ما تكون قادرة على هيكلة الترتيبات التمويلية بهدف تعظيم أرباحها الكلية ليس فقط لأنها قادرة على توفير خليط متكافئ لهيكل رأس المال بل يمتد الأمر أيضاً إلى قدرتها على التأثير في المعاملة الضريبية للفوائد التي يتلقاها المقرض (المستفيد)، ويُطلق على توسع الشركات في استخدام التمويل بالديون بالرسملة الخفية Thin Capitalization.

كلمات الفهرسة:

التمويل بالديون الداخلية، المشتقات المالية، الرسملة الخفية، التخطيط الضريبي الدولي، تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح، هيكل رأس المال.

أولاً: المشكلة البحثية:

تختلف المعاملة الضريبية للعائد على رأس المال المملوك والذي يُعد جزءاً من أرباح الشركة عن المعاملة الضريبية للعائد على رأس المال المقترض، والتي تُعد من المصروفات واجبة الخصم عند حساب الأرباح الخاضعة للضريبة للشركة، ونتيجة لذلك تتوسع الشركات في استخدام التمويل بالديون، إلا أنه يجب الأخذ في الحسبان أن التوسع في استخدام الديون قد يُعرض الشركات إلى العديد من المخاطر التي قد تؤدي إلى تدهور قيمتها؛ ولذا يجب الوصول إلى هيكل التمويل الأمثل وذلك عند تكوين هيكل رأس المال (Feld et al., 2011: 1; Buettner and Wamser, 2013: 66; Shieh et al., 2014: 142).

كما تختلف قرارات التمويل في الشركات متعددة الجنسية عن قرارات التمويل في الشركات المحلية حيث تتأثر بمجموعة من الاعتبارات مثل الاختلافات بين الدول في قوانين الضرائب واللوائح والمناخ الاقتصادي، وكذلك الاعتبارات المالية على

مستوى المجموعة ككل، بالإضافة إلى الاختلافات في كيفية الحصول على التمويل (Avarmaa et al. 2011: 125). ولهذا فإن هذه الشركات تستطيع إعادة هيكلة الترتيبات التمويلية بهدف تعظيم أرباح المجموعة ككل وذلك من خلال استلام هذه الفوائد إما في دولة لا تفرض ضريبة على إيرادات الفوائد أو على أقل تقدير تخضع مثل هذه الفوائد إلى معدلات ضريبية منخفضة (Miniaci and Patenghini, 2014: 398; Allen and Morse, 2013: 395).

ومن ناحية أخرى، يُعد أحد أهم أسباب قيام الشركات متعددة الجنسية باستخدام المشتقات المالية هو تجنب أو التهرب من الالتزامات الضريبية (GAO, 2011: 1)، حيث يتم استخدام الأدوات أو المخططات المالية المعقدة من قبل الشركات متعددة الجنسية لتحقيق عدة أهداف منها تحويل الأرباح أو الخسائر ما بين الدول التي تعمل فيها، وكذلك إنشاء مصروفات أو خسائر للأغراض الضريبية، بالإضافة إلى الحصول على خصومات متعددة لنفس الخسارة مما يجعل استخدام المشتقات المالية من قبل الشركات بصفة عامة والشركات متعددة الجنسية بصفة خاصة مصدر قلق كبير ومتزايد للإدارات الضريبية حول العالم (OECD, 2011: 49).

وبذلك يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال شقين هما، الشق الأول هو كيفية قيام الشركات متعددة الجنسية بالتخطيط الضريبي الدولي من خلال التمويل بالديون الداخلية Intra-group Loans. بينما الشق الثاني لمشكلة البحث يتمثل في كيفية قيام الشركات متعددة الجنسية بالتخطيط الضريبي الدولي من خلال عقود المشتقات المالية.

ثانياً: هدف البحث:

تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

- 1- توضيح كيفية قيام الشركة الأم متعددة الجنسية بالتخطيط الضريبي الدولي من خلال الاعتماد المتزايد على التمويل بالديون الداخلية.
- 2- توضيح كيفية قيام الشركة الأم متعددة الجنسية بالتخطيط الضريبي الدولي من خلال عقود المشتقات المالية.

ثالثاً: خطة البحث:

حتى يمكن تحقيق أهداف البحث، يمكن تقسيم البحث إلى ثلاثة أجزاء هي:

١/ التخطيط الضريبي الدولي من خلال التمويل بالديون الداخلية.

٢/ التخطيط الضريبي الدولي من خلال عقود المشتقات المالية.

٣/ خلاصة البحث.

١/ التخطيط الضريبي الدولي من خلال التمويل بالديون الداخلية

١/١: ماهية وأهداف التمويل بالديون الداخلية **Intra-group Loans**:

تعمل الشركات متعددة الجنسية في عدة دول يمكن تصنيفها إلى دولة الإقامة (R) ودولة مصدر الدخل (S). وبالتالي يثار التساؤل التالي وهو هل ستدفع الشركة ضريبة على نفس الدخل مرتين؛ أي مرة في دولة المصدر باعتبارها الدولة التي تحققت هذه الدخل على أراضيها (تبعية اقتصادية)، ومرة أخرى في دولة الإقامة نظراً لأنها الدولة الأم (تبعية سياسية – تبعية اجتماعية). وإن حدث ذلك تظهر مشكلة الازدواج الضريبي الدولي الأمر الذي يستدعي ضرورة البحث عن آلية يمكن من خلالها التنسيق بين دولة الإقامة ودولة المصدر.

ولهذا، ظهرت الاتفاقيات الضريبية الدولية - وهي صادرة إما عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومعروفة بنموذج اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD Model Tax Convention، أو نموذج الأمم المتحدة UN Model Tax Convention - والتي تتضمن مواد تتناول كيفية فرض الضريبة وتحديد من له الحق في فرض الضريبة دولة الإقامة أم دولة المصدر بهدف تجنب أو تخفيض الازدواج الضريبي الدولي.

وفيما يتعلق بالفوائد فيُقصد بها المقابل المدفوع على الأموال المقترضة مثل فوائد السندات والقروض، وتُفرض ضريبة على الفوائد في دولة الإقامة وكذلك يحق لدولة المصدر فرض ضريبة على الفوائد طبقاً للقانون الداخلي لها لأنها الدولة التي نشأت بها الفوائد إلا أن هذا الحق مقيد بتحديد سقف لسعر الضريبة لا يمكن أن تزيد عنه ويتم تحديد هذا السقف بالاتفاق بين الدولتين المتعاقبتين (OECD, 2010: 206)؛ وبناءً عليه يحق للدولة المتعاقدة والتي نشأت بها الفوائد - دولة مصدر الدخل - وفقاً لنموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فرض ضريبة على هذه الفوائد ولكن بشرط ألا تزيد الضريبة المفروضة عن ١٠% من إجمالي مبلغ الفوائد، أما بالنسبة لنموذج الأمم المتحدة فلم يحدد نسبة معينة وترك أمر تحديد هذه النسبة إلى الاتفاق المشترك بين الدولتين وذلك بهدف تخفيض أو تجنب الازدواج الضريبي على الفوائد (OECD, 2010: 206; UN, 2012: 194; Steenkamp, 2013: 1112; Brooks, 2009: 12).

أما فيما يتعلق بماهية التمويل بالديون الداخلية فيمكن أن يتم التمويل الداخلي بالديون بين شركات المجموعة من مصدرين، حيث يتمثل المصدر الأول في استخدام الشركة الأم أو أي شركة أخرى داخل المجموعة لسمعتها في جذب الأموال من أسواق رأس المال أو البنوك أو أي مصدر خارجي آخر ثم تقوم بإعادة توزيع هذه الأموال بين أعضاء المجموعة الآخرين. أما المصدر الثاني فيتمثل في استخدام المبالغ النقدية الداخلية الفائضة وإعادة

توجيهها بين مختلف شركات المجموعة عن طريق قروض داخلية بين شركات المجموعة (Feld, et al. 2011: 6) إلا أنه يجب الأخذ في الحسبان أن الضرائب لا تؤثر فقط على قرار الاقتراض في الشركات متعددة الجنسية ولكنها تؤثر أيضاً على توزيع الديون بين شركات المجموعة التابعة لها (Miniaci, et al. 2014: 398).

أما من ناحية أهداف التمويل بالديون الداخلية فتتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسية بتوجيه القرض من الشركات التي تقع في الدول ذات المعدلات الضريبية المنخفضة إلى الشركات التي تقع في الدول ذات المعدلات الضريبية المرتفعة؛ ومن ثم تتحقق استفادة مزدوجة، حيث يتم تخفيض الأرباح الخاضعة للضريبة للشركات المقترضة التي تعمل في الدول ذات المعدلات الضريبية المرتفعة بسبب مصروفات الفوائد والتي تعتبر من المصروفات واجبة الخصم هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن إيراد الفائدة سوف يتحقق في الشركات التي تعمل في الدول ذات المعدلات الضريبية المنخفضة (Overesch and Wamser, 2014: 192; Kijima and Tian, 2013: 170; Ramb and Weichenrieder, 2005: 671; Buettner and Wamser, 2013: 63 ; Egger et al. 2010: 97; Gu et al. 2015: 178).

ويرى الباحث أن الأسباب التي تدفع الشركات متعددة الجنسية إلى الحصول على التمويل من داخل المجموعة أو ما يُعرف بالتمويل بالديون الداخلية تتمثل في رغبة إحدى شركات المجموعة في الحصول على التمويل اللازم خلال فترة قصيرة نسبياً، ومن ثم فإن الشركة الأم أو أي شركة أخرى داخل المجموعة يمكنها تقديم هذا التمويل بشكل أسرع من مصادر التمويل الخارجية، وكذلك قد يكون أحد أعضاء المجموعة غير قادر على الحصول على التمويل بسبب سوء التصنيف الائتماني أو بسبب حصولها على قروض سابقة مما يجعل البنوك تفرض معدلات فوائد مرتفعة تعكس المخاطر وقد لا تكون شركات المجموعة على استعداد لقبول ذلك، الأمر الذي يدفع أحد شركات المجموعة لتقديم قرض، بالإضافة إلى الاستفادة من الوفورات الضريبية الناتجة عن فوائد القروض والتي يتم السماح بخصمها للأغراض الضريبية مما ينتج عنه تخفيض الربح الخاضع للضريبة.

وبعد أن قام الباحث بتحديد ماهية وأهداف التمويل بالديون الداخلية من قبل الشركات متعددة الجنسية ومن ثم فإن السؤال الذي يتبادر للذهن الآن هو كيف تقوم الشركات متعددة الجنسية بالتخطيط الضريبي الدولي من خلال التمويل بالديون الداخلية حتى تستطيع تحقيق أقصى استفادة ممكنة تتعكس على أرباح المجموعة ككل؟

٢/١: العلاقة بين التخطيط الضريبي الدولي والتمويل بالديون الداخلية:

سوف يعرض الباحث أهم طرق التمويل بالديون الداخلية المستخدمة من قبل الشركات متعددة الجنسية كأحد آليات التخطيط الضريبي الدولي، حيث تتمثل هذه الطرق في القروض

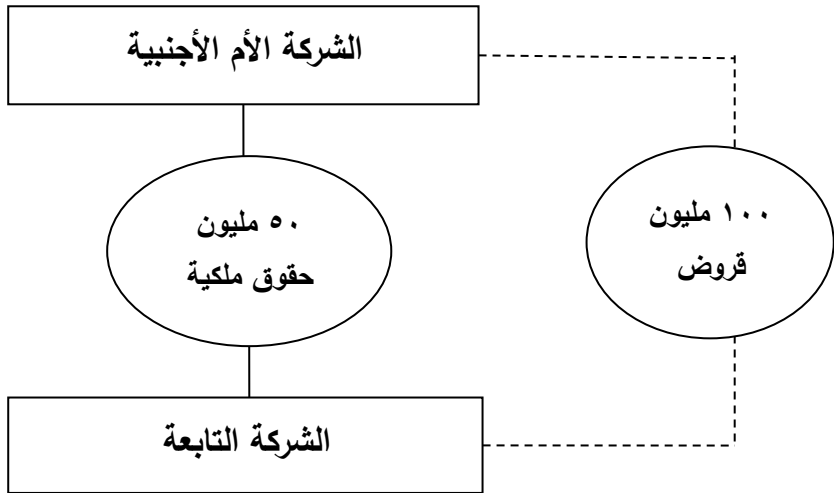
المقدمة من الشركة الأم إلى أي شركة تابعة داخل المجموعة أو العكس أو القروض بين الشركات التابعة وبعضها البعض، وإعادة اقراض القرض Back To Back Loans، حيث يتم استخدام هذه الطرق كوسائل للتخطيط الضريبي الدولي وهو ما سوف يتم مناقشته بالتفصيل على النحو التالي:

١/٢/١: قروض مقدمة من الشركة الأم إلى أي شركة تابعة داخل المجموعة أو العكس أو قروض بين الشركات التابعة وبعضها البعض:

ليس دائماً ما تقوم الشركة الأم بتقديم قروض للشركات التابعة ولكن من الممكن أن يحدث العكس بل قد تكون هناك أيضاً قروضاً تتم بين الشركات التابعة وبعضها البعض، ويجب التأكيد على أن التمويل بالديون الداخلية بين شركات المجموعة قد يأخذ الشكل المباشر أحياناً إلا أنه في الغالب يتم بعدة أشكال تهدف إلى التحايل على قوانين الضرائب التي تسعى إلى الحد من أو تخفيض هذه الممارسات هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى استغلال الاتفاقيات الضريبية في الدول التي تعمل فيها، وفيما يلي بعض هذه الأشكال:

١/١/٢/١: قيام الشركة الأم الأجنبية بتكوين شركة تابعة في دولة أخرى:

ترغب إحدى الشركات الأم الأجنبية في إنشاء شركة تابعة لها وتحتاج الشركة التابعة إلى تمويل ١٥٠ مليون دولار، ونظراً لأن من يقوم بتحديد ورسم سياسات الشركة التابعة هو الشركة الأم بهدف تحقيق هدف المجموعة ككل؛ ومن ثم يتم تأسيس هذه الشركة التابعة بالاعتماد على التمويل بالديون وبصفة خاصة إذا كانت الشركة التابعة تعمل في دولة ذات معدلات ضريبية مرتفعة (Suarez, 2014:442)، ويوضح الشكل رقم (١) كيفية الاستفادة من مصادر التمويل للأغراض الضريبية:

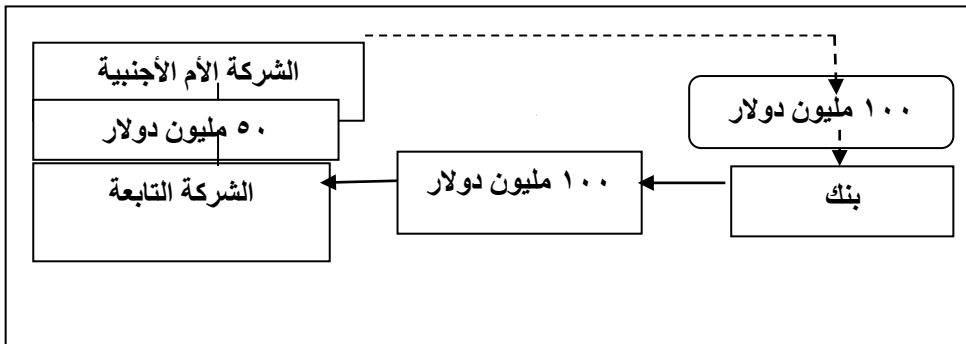


٢/٢/١: إعادة اقراض القرض Back to Back Loan:

يُقصد بمصطلح إعادة اقراض القرض قيام الشركة الأم الأجنبية بتقديم قرض لأحد البنوك أو الوسطاء المحايدين Arm's Length Lenders والذي يقوم بإعادة هذا القرض إلى إحدى الشركات التابعة أو أي عضو داخل المجموعة، ويتم ذلك بعدة أشكال يوضحها الباحث على النحو التالي:

١/٢/٢/١: إعادة اقراض القرض بهدف تأسيس شركة تابعة في دولة أخرى:

ترغب شركة أم أجنبية في تأسيس شركة تابعة في دولة أخرى وتحتاج الشركة التابعة إلى تمويل بـ ١٥٠ مليون دولار بحيث تكون مصادر التمويل عبارة عن ٥٠ مليون دولار رأس مال مملوك والباقي ١٠٠ مليون دولار قرض من الشركة الأم للشركة التابعة ولكن بطريقة غير مباشرة عن طريق أحد البنوك (Suarez, 2014) وهو ما يوضحه الشكل رقم (٣):

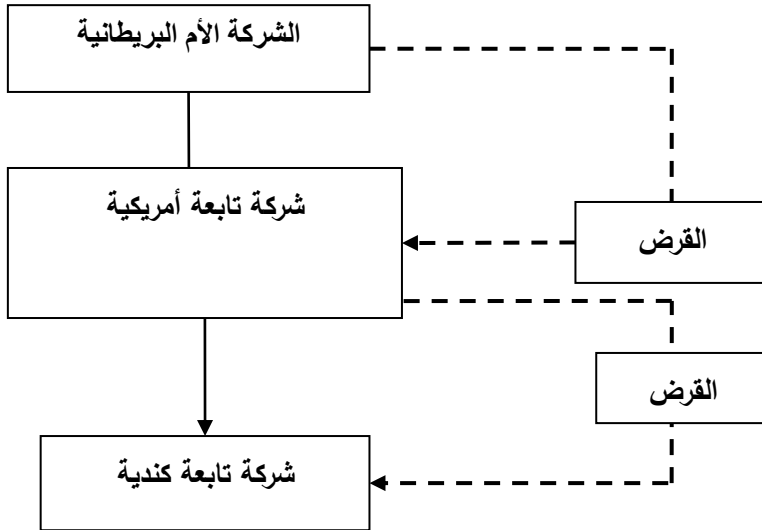


Source: Suarez, 2014

٢/٢/٢/١: إعادة اقراض القرض بهدف تخفيض أو تجنب الضريبة المستقطعة على

الفوائد:

تقوم الشركة الأم بالاستفادة من عملها في دول مختلفة مما يسمح لها بدراسة شبكة الاتفاقيات الضريبية حتى تتمكن من اختيار الدولة التي يتم إعادة توجيه القرض لها وذلك اعتماداً على الاتفاقية الضريبية التفضيلية، فمثلاً قامت شركة أم بريطانية بتقديم قرض لشركة تابعة أمريكية والتي قامت بدورها بإعادة اقراض هذا القرض إلى شركة تابعة كندية أخرى داخل المجموعة (KPMG, 2014:7)، ويوضح الشكل رقم (٤) كيفية إعادة اقراض القرض داخل شركات المجموعة الواحدة:



شكل رقم (٤): إعادة اقراض القرض بهدف تخفيض أو الغاء الضريبة المستقطعة على الفوائد

المصدر: KPMG, 2014:7

يلاحظ من الحالة السابقة أن الشركة التابعة الكندية سوف تقوم بدفع فائدة إلى الشركة التابعة الأمريكية (الوسيط) الذي حصل على القرض من الشركة الأم البريطانية، والسؤال الآن لماذا لم يتم توجيه القرض مباشرة من الشركة الأم البريطانية إلى الشركة التابعة الكندية؛ أو بمعنى آخر ما هو الدافع في ادخال الشركة التابعة الأمريكية كوسيط؟، يرجع السبب في ذلك إلى انخفاض معدل الضريبة المستقطعة على الفوائد المدفوعة من الشركة التابعة الكندية إلى الشركة التابعة الأمريكية بموجب الاتفاقية المبرمة بينهما عنه في حالة ما إذا كانت الفوائد المدفوعة من الشركة التابعة الكندية إلى الشركة الأم البريطانية مباشرة (7: 2014, KPMG).

وتأسيساً على ما سبق، تتضح خطورة التمويل بالديون الداخلية بين شركات المجموعة على دولة المصدر حيث يتسبب ذلك في فقدان دولة المصدر لجزء كبير من الحصيلة الضريبية بصفة خاصة في حالة الشركات متعددة الجنسية لأنه إذا كان المقرض مقيماً في دولة ما والمقرض مقيم في نفس الدولة ففي هذه الحالة لا توجد خسارة للخزانة العامة في هذه الدولة بسبب أن الفوائد سوف تخصم من يد المقرض عند تحديد الوعاء الضريبي له، ومن ناحية أخرى سوف يتم أخذ ضرائب عليها عند تحديد الوعاء الضريبي للمقرض، أما في حالة إذا ما كان المقرض أجنبياً فإن ذلك يتسبب في خسارة كبيرة للخزانة العامة في دولة المصدر.

٢/ التخطيط الضريبي الدولي من خلال عقود المشتقات المالية

١/٢: العلاقة بين التخطيط الضريبي الدولي والمشتقات المالية **Financial**

:Derivatives

تنشأ المشتقات المالية نتيجة علاقة تعاقدية بين طرفين على الأقل ينتج عنها أصل مالي لأحد الأطراف والتزام مالي أو أدوات ملكية للطرف الثاني؛ وبمعنى آخر تُعد المشتقات المالية عقود تستمد قيمتها من علاقتها بأسعار الأصول المالية أو العينية الحالية محل التعاقد (Donohoe, 2015a: 3). وتتمثل أسباب استخدام الشركات متعددة الجنسية للمشتقات المالية في إدارة سعر الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي وكذلك مخاطر أسعار السلع مما يؤدي إلى تخفيض التعرض لمخاطر التدفقات النقدية أو الأرباح، إلا أن أحد أهم دوافع الشركات لاستخدام المشتقات المالية هو التخطيط الضريبي بهدف تجنب الضريبة وكذلك التخفيض الصريح للالتزامات الضريبية (Bartram et al. 2009: 187; JCT, 2011: 5).

يمثل تجنب الضريبة سلسلة متصلة من استراتيجيات التخطيط الضريبي سواء تلك التي تُعد مقبولة من الناحية القانونية أو تلك التي تقع في المنطقة الرمادية أو تلك التي تُعد غير مقبولة من الناحية القانونية (Lisowsky et al. 2013: 590; Donhoe, 2015b: 41). ينتج عن استخدام الشركات متعددة الجنسية للمشتقات المالية تجنب ضريبي مقبول حيث يكون ذلك نتيجة ثانوية لإدارة المخاطر لديها، كما ينتج أيضاً تجنب ضريبي يقع في المنطقة الرمادية وكذلك تجنب ضريبي غير مقبول وذلك بسبب استغلال الشركات عدم فهم السلطات والإدارات الضريبية لعقود المشتقات المالية من ناحية، والغموض الذي يكتنف هذه العقود من ناحية أخرى (Santos, 2016: 10).

ولهذا يرى الباحث أن المشتقات المالية تُستخدم في عمليات تجنب الضريبة غير المقبول أكثر من تجنب الضريبة المقبول، وذلك على أساس أن تجنب الضريبة المقبول ما هو إلا نتيجة ثانوية لاستخدام المشتقات المالية. وبناءً على ما سبق سوف يقوم الباحث بتوضيح حالات تجنب الضريبة المقبول - الناتج عن إدارة المخاطر - والغير المقبول - الناتج عن غموض المشتقات المالية.

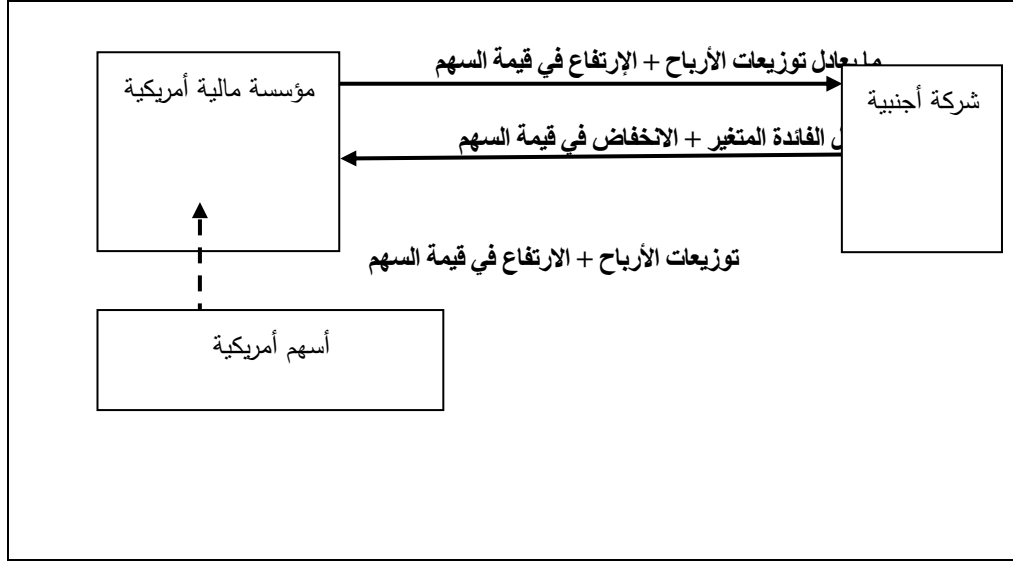
٢/٢: العلاقة بين التخطيط الضريبي الدولي والمشتقات المالية:

يمكن تسليط الضوء على كيفية استخدام الشركات متعددة الجنسية لعقود المشتقات المالية لأغراض تجنب الضريبة الناتج عن الغموض المرتبط بالمعاملة الضريبية للمشتقات المالية وكذلك صعوبة تحديد قواعد ضريبية منظمة لعقود المشتقات المالية وبصفة خاصة تلك التي تعتمد على الهندسة المالية وما ينتج عنها من أدوات متطورة ومعقدة يصعب على الإدارات والسلطات الضريبية التعامل معها وذلك من خلال:

١/٢/٢: عقود مبادلات العائد الإجمالي للملكية عبر الحدود Cross-Border Total**Return Equity Swap**

يمكن تعريف المبادلة بأنها عقد يُبرم بين طرفين يتفقان فيه على تبادل تدفقات نقدية خلال فترة مستقبلية، حيث تتيح عقود مبادلات الملكية مبادلة توزيعات أرباح أسهم بأسعار فائدة ثابتة أو متغيرة وفي تاريخ مستقبلي دون الحاجة إلى شراء الأسهم وامتلاكها، ولهذا تتيح المشتقات المالية للشركات متعددة الجنسيات فرصاً لتجنب الضريبي من خلال الاستفادة من الأصول موضوع التعامل بدون الامتلاك المباشر لها (Desax and Busenhart, 2012: 557). أما عقود مبادلة العائد الإجمالي فهو اتفاق بين طرفين هما مشتري العائد الإجمالي وبائع العائد الإجمالي ويتحدد العائد الإجمالي بالاعتماد على التغيرات في القيمة السوقية للأداة المالية الأساسية (GAO, 2011: 16).

تقوم الشركات متعددة الجنسيات باستخدام هذا النوع من عقود المشتقات المالية بهدف تجنب فرض ضريبة مستقطعة من المنبع على توزيعات الأرباح وذلك في حالة الامتلاك المباشر للأسهم، ولتوضيح الفكرة فقد أشار (GAO (2011: 16-17 إلى محاولة الشركات الأجنبية تجنب الضريبة على توزيعات الأرباح في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أنه إذا كانت إحدى الشركات الأجنبية ترغب في شراء أسهم إحدى الشركات الأمريكية وفي هذه الحالة فإن ملكية هذه الأسهم تعد ملكية مباشرة ينتج عنها ضرورة قيام الشركة الأجنبية بدفع ضريبة مستقطعة ٣٠% على أي توزيعات أرباح يكون مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا تسعى الشركة الأجنبية إلى تجنب الضريبة المستقطعة على توزيعات الأرباح من خلال دخولها في عقود مبادلة العائد الإجمالي للملكية مع إحدى المؤسسات المالية الأمريكية، وبموجب العقد المبرم بين المؤسسة المالية الأمريكية والشركة الأجنبية تلتزم المؤسسة المالية الأمريكية بأن تدفع للشركة الأجنبية ما يعادل قيمة توزيعات أرباح سهم معين بالإضافة إلى أي ارتفاع في سعر السهم، وفي المقابل تلتزم الشركة الأجنبية بدفع معدل الفائدة المتغير بالإضافة إلى أي انخفاض في سعر السهم. وبالتالي ووفقاً لهذا المخطط فقد تمكنت الشركة الأجنبية من تجنب الضريبة المستقطعة على توزيعات الأرباح بسبب اختلاف المعاملة الضريبية بين مدفوعات توزيعات الأرباح التي تُعد الولايات المتحدة الأمريكية مصدرها لها والمدفوعات التي تُعد في حكم توزيعات الأرباح. ويوضح الشكل التالي (٥) كيفية التخطيط الضريبي من خلال عقود مبادلات العائد الإجمالي للملكية:



شكل رقم (٥): التخطيط الضريبي من خلال عقود مبادلات العائد الإجمالي للملكية

Source: GAO, 2011: 18

يرى الباحث أن العقد السابق ساعد الشركة الأجنبية على تجنب الضريبة المستقطعة على توزيعات أرباح الأسهم وذلك عن طريق استغلال عقود المبادلات كأحد أنواع المشتقات المالية، وكذلك ساعد المؤسسة المالية الأمريكية في نقل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق إلى الشركة الأجنبية، كما يمكن الاستفادة من مثل هذه العقود للتحوط ضد مخاطر أسعار الفائدة وذلك من خلال عقود مبادلة أسعار الفائدة أو مخاطر أسعار العملات وذلك من خلال عقود مبادلة العملات.

وقد قامت الشركات الأجنبية في الولايات المتحدة الأمريكية وعلى نطاق واسع باستخدام عقود مبادلات الملكية بهدف تجنب الضريبة المستقطعة على توزيعات أرباح الأسهم إلى أن صدر تشريع ضريبي قسم (٨٧١) بعد ٢٠١٢/٣/١٨ على أن يبدأ تطبيقه اعتباراً من أول يناير ٢٠١٣ بهدف مكافحة مثل هذه الممارسات، ويوضح المعاملة الضريبية لتوزيعات الأرباح عن عقود مبادلات الملكية للممولين غير المقيمين بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث أخضع هذه التوزيعات للضريبة المستقطعة من المنبع بسعر ٣٠% إذا توافرت أحد الشروط التالية (عبد الباقي، ٢٠١٥: ٨٤):

- يترتب على عقد مبادلة الملكية تحويل التوزيعات طويلة الأجل إلى توزيعات قصيرة الأجل.
- انتقال ملكية الأسهم في تاريخ انتهاء عقد المبادلة.
- ضمان عقد المبادلة من طرف آخر.

أن تكون الورقة المالية غير قابلة للتداول بسهولة في سوق الأوراق المالية.

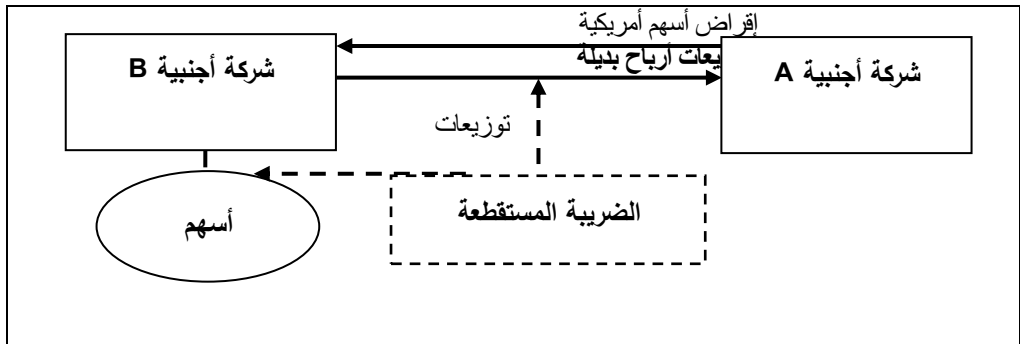
٢/٢/٢: إقراض أسهم شركة أجنبية لشركة أجنبية أخرى Equity Securites

Loan:

قامت الشركة الأجنبية (A) بإقراض أسهم أمريكية إلى الشركة الأجنبية (B) حيث يترتب على ذلك انتقال جميع الحقوق إلى المقرض الشركة الأجنبية (B) بما في ذلك حقوق التصويت والحق في الأرباح وأي حق في توزيعات الأرباح؛ أي في هذه الحالة فإن الشركة الأجنبية (B) تتلقى توزيعات أرباح الأسهم الأمريكية ثم تكون بعد ذلك ملتزمة بإرسال مبالغ تعادل هذه التوزيعات إلى الشركة الأجنبية (A) "توزيعات أرباح بديلة Dividend Substitutes"، ويتمثل الهدف من القيام بهذه العملية في تخفيض الضريبة المستقطعة على توزيعات الأرباح وتجنب فرض الضريبة على توزيعات الأرباح البديلة (GAO, 2011: 30)، حيث قامت مصلحة الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار إشعار رقم (٩٧-٦٦) والذي يقضي بأن توزيعات الأرباح البديلة لا تخضع لأي ضريبة مستقطعة بشرط أن تتم بين شركتين أجنبيتين تقعان في دول تخضع لنفس معدل الضريبة المستقطعة.

ويرى الباحث أن الشركة الأجنبية (A) يجب عليها اختيار دولة الشركة الأجنبية (B) بدقة وعناية فائقة حتى تستطيع تحقيق مزايا ضريبية كبيرة، حيث يجب أن تكون الاتفاقية الضريبية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدولة الأجنبية (B) تعامل توزيعات الأرباح معاملة تفضيلية، وكذلك يكون معدل الضريبة المستقطعة في الدولتين (A) و (B) واحد حتى يتم تجنب فرض الضريبة المستقطعة على توزيعات الأرباح البديلة. ويوضح الشكل التالي رقم (٦) الفكرة السابقة:

شكل (٦): التخطيط الضريبي من خلال إقراض أسهم شركة أجنبية لشركة أجنبية أخرى

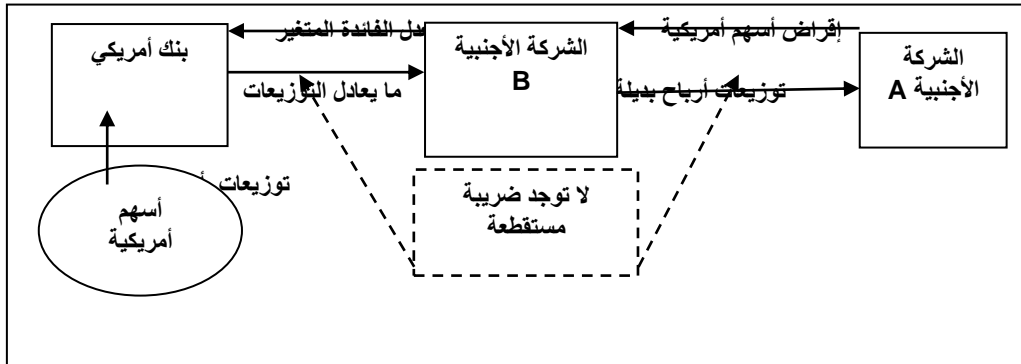


Source: GAO, 2011: 30

٣/٢/٢: دمج عقود مبادلات العائد الإجمالي للملكية مع إقراض الأسهم

: Total Return Equity Swap and an Equity Securities Loan

قامت الشركة الأجنبية (A) بإقراض أسهم أمريكية إلى الشركة الأجنبية (B) حيث يترتب على ذلك انتقال جميع الحقوق إلى المقرض الشركة الأجنبية (B) بما في ذلك حقوق التصويت والحق في الأرباح وأي حق في توزيعات الأرباح، ثم بعد ذلك دخلت الشركة الأجنبية (B) في عقد مبادلة على أساس إجمالي العائد مع أحد البنوك الأمريكية. يقوم البنك الأمريكي بدفع ما يعادل التوزيعات للشركة الأجنبية (B) بموجب عقد المبادلة، ثم تكون بعد ذلك ملتزمة بإرسال مبالغ تعادل هذه التوزيعات إلى الشركة الأجنبية (A) توزيعات أرباح بديلة Dividend Substitutes " بموجب إقراض الأسهم لها، ويتمثل الهدف من ذلك في أن كلا نوعي التوزيعات السابقين لا يخضع للضريبة المستقطعة (GAO, 2011: 31)، إلا أن الباحث يرى ضرورة وجود معاملة ضريبية تفضيلية أيضاً بشأن توزيعات الأرباح بين الشركة الأمريكية والبنك الأمريكي حتى يتسنى للمجموعة ككل تحقيق أقصى استفادة ضريبية ممكنة. والشكل التالي رقم (٧) يوضح كيفية القيام بذلك:



الذي ينتج عنه تخفيض الأعباء الضريبية المستحقة عن هذه العقود، ويتم ذلك من خلال توصيف الدخل الناتج عن هذه العقود حيث يمكن تصنيف الربح أو الخسارة إلى عادية أو رأسمالية قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، وهذا يؤثر على معدل الضريبة والقدرة على تأجيل الأرباح أو خصم الخسائر بما يؤثر على التخطيط الضريبي. كما يمكن أن يكون الشكل القانوني للكيان ميزة ضريبية فيما يتعلق بعقود المبادلات حيث يتم اختيار الشكل القانوني الذي يحقق الوفر الضريبي مثل سعر ضريبي منخفض أو فترة إعفاء أو مبالغ غير خاضعة للضريبة. بالإضافة إلى ذلك يمكن التخطيط الضريبي من خلال اختيار مكان الطرف المقابل بعقد المبادلة، حيث يتم اختيار الطرف المقابل من دولة ترتبط باتفاقية ضريبية تمنح الإعفاء لعقود المبادلات أو دولة تخضع مثل هذه العقود بأسعار ضريبية أقل

بالمقارنة بالدولة الأم. بالإضافة إلى ذلك يمكن استخدام عقود المبادلات في التأثير على قيمة الفروق الزمنية المؤقتة بين الربح المحاسبي والربح الضريبي، حيث يؤثر توقيت الاعتراف بالربح أو الخسارة على كل من معدل الضريبة وكذلك القيمة الحالية للأرباح أو الخسائر المفروض عليها الضريبة فعلاً ويتمثل الهدف من ذلك في ممارسة التخطيط الضريبي لفترات ضريبية مستقبلية.

٣/ خلاصة البحث

قامت هذه الورقة البحثية ببحث كيفية قيام الشركات متعددة الجنسية بالتخطيط الضريبي الدولي من خلال التمويل بالديون الداخلية والمشتقات المالية، حيث تختلف المعاملة الضريبية للعائد على رأس المال المملوك عن المعاملة الضريبية لرأس المال المقترض حيث يُعتبر العائد على رأس المال المقترض - الفوائد - من المصروفات واجبة الخصم عند الوصول إلى صافي الربح الضريبي. مما يقدم فرصاً كبيرة للتخطيط الضريبي الدولي من خلال تقديم القروض للشركات التابعة التي تعمل في دول تفرض معدلات ضريبية مرتفعة، وذلك حتى تستفيد المجموعة ككل من اعتبار مثل هذه الفوائد من المصروفات واجبة الخصم بما يعكس على تحقيق وفورات ضريبية.

يعتبر التمويل بالديون بين شركات المجموعة واحداً من القضايا الهامة في الضرائب الدولية، وسوف يستمر ذلك باعتباره من أهم القضايا الرئيسية لكل من الشركات متعددة الجنسية والسلطات الضريبية حول العالم بما فيها مصر. حيث تقوم الشركات متعددة الجنسية بإعادة هيكلة ترتيباتها التمويلية وجعل مصدر الدخل من الفوائد يتحقق في دولة تفرض ضريبة بمعدلات منخفضة أو لا تفرض ضريبة؛ ومن ثم تخفيض العبء الضريبي الكلي للمجموعة ككل. ولهذا قام الباحث بتناول كيفية قيام الشركات متعددة الجنسية بممارسات التخطيط الضريبي الدولي من خلال التمويل بالديون الداخلية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تناول الباحث كيفية التخطيط الضريبي الدولي من خلال استغلال الغموض المرتبط بالمعاملة الضريبية لعقود المشتقات المالية.

المراجع:

- عبد الباقي، حسين سيد حسن. (٢٠١٥). قياس الأثر الضريبي المترتب على عقود المبادلات على الأداء التشغيلي في البنوك: دراسة تطبيقية. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

- Allen, E., & Morse, S. (2013). Tax-Haven Incorporation For U.S. Headquartered Firms: No Exodus Yet. *National Tax Journal*, 66(2), 395-420.
- Avarmaa, M., Hazak, A., & Männasoo, K. (2011). Capital structure formation in multinational and local companies in the Baltic States. *Baltic Journal of Economics*, 11(1), 125-145.
- Bartram, S. M., Brown, G. W., & Fehle, F. R. (2009), International Evidence on

-
- Financial Derivatives Usage. *Financial Management* (Wiley-Blackwell), 38(1): 185-206.
- Brooks, K. (2009). Canada's Evolving Tax Treaty Policy toward Low-Income Countries Globalization and Impact of Tax on International Investment. Available at <https://www.ssrn.com/abstract=1352647>.
 - Buettner, T., & Wamser, G. (2013). Internal debt and multinational profit shifting: Empirical evidence from firm-level panel data. *National Tax Journal*, 66(1), 63-96.
 - Desax, M., & Busenhardt, M. (2012). Swiss Tribunal Rules on Ownership And Treaty Abuse Issues Regarding Total Return Swaps. *Tax Note International*, 66(6), 557-564.
 - Donohoe, M. P. (2015a). The economic effects of financial derivatives on corporate tax avoidance. *Journal of Accounting and Economics*, 59(1), 1-24.
 - _____ . (2015b). Financial Derivatives in Corporate Tax Avoidance: A Conceptual Perspective. *Journal Of The American Taxation Association*, 37(1), 37-68.
 - Dos Santos, R. J. S. (2016). Transfer pricing aggressiveness and financial derivatives practices: Empirical evidences from United Kingdom, **Master In Finance and Taxation**, School Of Economics and Management , University Of Porto.
 - Egger, P., Eggert, W., Keuschnigg, C., & Winner, H. (2010). Corporate taxation, debt financing and foreign-plant ownership. **European Economic Review**, 54(1), 96-107.
 - Feld, L., Heckemeyer, J. & Overesch, M. (2011). Capital Structure Choice and Company Taxation: A Meta-Study. Available at <https://ssrn.com/abstract=1987613>.
 - Gu, G., de Mooij, R. & Poghosyan, T. (2015). Taxation and leverage in international banking. *International Tax Public Finance*, 22 (2), 177-200.
 - Joint Committee on Taxation (JCT). (2011). Present Law and Issues Related to the Taxation of Financial Instruments and Products. JCX-56-11. Available at: <https://www.jct.gov/publications.html?func=startdown&id=4372>.
 - Kijima, M., & Tian, Y. (2013). Investment and capital structure decisions of foreign subsidiary with international debt shifting and exchange rate uncertainty. *Decisions in Economics and Finance*, 36(2), 169-197.
 - KPMG. (2014). New Proposals Catch Commercial Lending Arrangements Available at: https://www.noexperiencenecessarybook.com/XloL6/new-thin-cap-and-withholding-tax-proposals-catch-commercial-lending_arrangements.

[html](#).

- Lisowsky, P., Robinson, L., & Schmidt, A. (2013). Do publicly disclosed tax reserves tell us about privately disclosed tax shelter activity?. *Journal of Accounting Research*, 51(3), 583-629.
- Miniaci, R., Parisi, M., & Panteghini, P. (2014). Debt shifting in Europe. *International Tax and Public Finance*, 21(3), 397-435.
- OECD (2011), *Corporate Loss Utilisation through Aggressive Tax Planning*, OECD Publishing. <http://dx.doi.org/10.1787/9789264119222-en>.
- Organization for Economic Co-Operation and Development, Model Tax Convention On Income and Capital (Paris: OECD, 2010).
- Overesch, M., & Wamser, G. (2014). Bilateral internal debt financing and tax planning of multinational firms. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 42(2), 191-209.
- Ramb, F., & Weichenrieder, A. (2005). Taxes and the financial structure of German inward FDI. *Review of World Economics*, 141(4), 670-692.
- Shieh, W., Ou, J., & Wang, J. (2014). The Impact of Anti-Thin Capitalization Rules on Capital Structure in Taiwan. *International Journal of Economics and Finance*, 6(11), 142-159.
- Steenkamp, L. A. (2013). Beneficial ownership provisions in tax treaties between developed and developing countries: the Canada/South Africa example. *The International Business & Economics Research Journal (Online)*, 12(9), 1107.
- Suarez, S. (2014). Canada's Problematic Proposed New Loan Rules. *Tax Note International*, 441-449.
- United States Government Accountability Office [GAO]. 2011. Financial derivatives: Disparate tax treatment and information gaps create uncertainty and potential abuse. Report to Congressional Requesters (September).
- United Nations model double taxation convention between developed and developing countries. Retrieved from <https://www.un.org/en/development/desa/publications/blue-taxation-convention.html>.